

أثر كل من السياستين النقدية والإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نماذج VECM

The impact of Monetary and expenditure Policies on economic growth in Algeria
an econometric study using VECM Models.لطفي بوناب، طالب دكتوراه بجامعة المسيلة lotfi.bouneb@univ-msila.dzرايح بلعباس، أستاذ التعليم العالي بجامعة المسيلة rabah.belabbas@univ-msila.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير كل من السياستين النقدية والإنفاقية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ودراسة التحليل الكمي لفعالية السياستين المالية والإنفاقية باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM على سلسلة من البيانات السنوية لحجم النفقات الحكومية وللكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 1990 - 2016. وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي أقوى وأكبر من الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية في الجزائر وأن التغيير في النفقات الحكومية يتطلب فترة أقصر نسبياً لظهور آثاره على النشاط والنمو الاقتصادي عن الفترة التي تتطلبها السياسة النقدية.

كلمات مفتاحية: السياسة الإنفاقية، السياسة النقدية، الناتج الداخلي الخام، النمو الاقتصادي، نموذج VECM.

تصنيف JEL: H50، E52، E20، O40، C32.

The impact of Monetary and expenditure Policies on economic growth in Algeria
an econometric study using VECM Models.

*Abstract:

This research paper aims to study the influence of Monetary and expenditure policies on economic growth in Algeria, and the Quantitative Analysis Study of the efficiency of both policies by using a Vector Error Correction Model "VECM", the study used an annual data of governmental expenditure and money supply and Gross Domestic Product of Algeria, the data covered the period of time from 1990 to 2016.

The study has concluded that the influence of the expenditure policy on economic growth is stronger and bigger than the influence of Monetary policy, and that the change in the governmental Expenditure and Income requires a shorter period proportionally to show their influence on economic growth and activity than the one the Monetary policy does.

Keywords: expenditure policy, Monetary policy, Gross Domestic Product, Economic growth, VECM Model.

JEL Classification codes : H50, E52, E20, O40, C32.

المؤلف المرسل: لطفي بوناب marwlotfi@hotmail.com

1. مقدمة:

مما لا شك فيه أن السلطات الاقتصادية تستطيع أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة، وقد يمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي، وذلك من خلال استخدامها لأهم أدواتها والتمثلة في السياسة النقدية والسياسة الإنفاقية. من خلال الدور المتبادل أحيانا والتكامل أحيانا أخرى بين السياسة النقدية والإنفاقية يعكس لنا وجهات نظر الفكر الاقتصادي في مدى تأثير وأهمية كل منهما على النمو والنشاط الاقتصادي، فقد ظهر الخلاف بين العديد من المدارس الاقتصادية لاسيما بين المدرستين الكينزية والنقدية، ففي الوقت الذي يذهب فيه أنصار المدرسة الكينزية إلى تعظيم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية يعظم النقديون دور السياسة النقدية بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة، هذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث يطالب بضرورة العمل المزدوج والتنسيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية قصد تحقيق فاعلية أكبر على النمو الاقتصادي. وكباقي الاقتصاديات العالمية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي من الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية، فمنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من التبعية للإيرادات النفطية وتنمية موارد دخل بديلة مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة، غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. عودة أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة إلى الارتفاع أعطى دفعا جديدا للسياستين النقدية والإنفاقية، فقامت بالتوسع في استخدام أدواتها بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث ساهمت هذه الزيادة في الأسعار بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية ونسب البطالة وارتفاع النمو الاقتصادي. تعرض الاقتصاد الجزائري لهذه التقلبات الاقتصادية عرضه بصورة مباشرة إلى الصدمات الخارجية ونقص فاعلية استخدام السياستين النقدية والإنفاقية، كما أن القرارات المتعلقة بالسياستين ناتجة عن تقدير صانعي القرار السياسي، وهذا ما يجعل هذه الدول أكثر عرضة للتقلبات ولتذبذب معدلات النمو الاقتصادي، خصوصا في ظل هيمنة السياسة الإنفاقية على السياسة النقدية. لهذا أردنا أن نبحث في طبيعة ومدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالسياسات النقدية والإنفاقية المعتمدة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد.

الإشكالية:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف تأثير السياسات النقدية والإنفاقية المتبعة من طرف الدولة ونقص التنسيق بين أدواتها إضافة إلى هيمنة السياسة الإنفاقية على السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة مما أثر على معدلات النمو الاقتصادي.

على اعتبار أن السياستين النقدية والإنفاقية تعتبران من أهم المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأحد أهم أدواتها في التأثير على الوضع الاقتصادي بصفة عامة ومعدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة، تأتي إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير كل من السياستين النقدية والإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية وفرضيات جزئية، فالفرضية الرئيسية هي:

- ساعدت السياستين النقدية والإنفاقية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أما الفرضيات الجزئية فهي:

- تأثير السياسة الانفاقية أقوى وأكبر من تأثير السياسة النقدية.

- تتطلب السياسة والانفاقية وقت أقل للتأثير على معدل النمو الاقتصادي من الوقت الذي تتطلبه السياسة النقدية.

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهمية بالغة يستمدّها من أهمية الموضوع ذاته، حيث يكتسي موضوع السياسات الاقتصادية وأثرها على تحقيق النمو الاقتصادي أهمية بالغة في وسط الباحثين والاكاديميين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وإذا تكلمنا على حالة الجزائر فهذا يعزز من أهمية هذه المواضيع نظرا لما تم تطبيقه كسياسات انفاقية ونقدية في العقدين الأخيرين وما حققته هذه السياسات من أهداف وإضافات في القيمة المضافة للاقتصاد وتحقيق زيادات في معدل النمو الاقتصادي.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة واقع واتجاهات كل من سياسات الانفاق العام والسياسة النقدية خلال العقدين الأخيرين.

- معرفة واقع واتجاهات النمو الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين.

- محاولة تقييم أثر كل من سياسات الانفاق العام والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العقدين الأخيرين.

المنهج، المتغيرات والبيانات:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التحليلية والقياسية دراسة مدى تأثر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالسياسات النقدية والانفاقية، كما سنحاول إيجاد أي السياستين أفضل من حيث سرعة وفترة ظهور أثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM، حيث سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام كل من اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller Test واختبار (PP) Phillips-Perron Test، ثم سنقوم باختبار Johansen Cointegration Test لتحديد امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية وبين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ثم سنقوم بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model، قبل أن نقوم بتمثيل دوال الإستجابة وحساب مكونات التباين على المدى الطويل.

سنبنى هذه الدراسة القياسية على سلسلة البيانات السنوية في الفترة 1990-2016 حيث سنعمد على سلسلة من البيانات السنوية للنتائج الداخلي الخام الحقيقي للجزائر مقدر بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي التي حصلنا عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI). وسلسلتين سنويتين من حجم الإنفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية في نفس الفترة والتي حصلنا عليها من نفس المصدر (WDI).

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية السياستين النقدية والانفاقية وضرورة التنسيق بين أدواتهما في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وتأثير هذه السياسات بشكل مباشر وغير مباشر على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والبطالة، فقد جلب هذا الموضوع اهتمام الكثيرين خاصة مع حلول الألفية الجديدة، فكثير الدراسات التي أنجزت والتي كان محور اهتمامها هو فعالية السياستين النقدية

والإنفاقية في دعم الاستقرار الاقتصادي وذلك في إطار المساهمة في الجدل الدائر حول أولوية السياسة الاقتصادية ما بين دعم استقرار الدورة الاقتصادية أو تعزيز النمو على المدى الطويل، ومن أبرز تلك الدراسات:

دراسة (2016) Muhammad Usman و Miraj-ul-Haq بعنوان *The growth effectiveness of fiscal and monetary policies*، تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الدلائل التجريبية عن فعالية السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام منهج جوهانسون للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ VECM والذي يستند إلى سلاسل زمنية خلال الفترة من 1972 إلى 2015، وأظهرت نتائج الدراسة أن كل من السياستين النقدية والمالية تؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد على المدى الطويل وكذا على وجود تكامل مشترك بين السياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي في باكستان.

دراسة (2014) Mutuku Cyrus و Koech Elias بعنوان *Monetary and fiscal policy shocks and economic growth in Kenya*، بحثت هذه الدراسة عن الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية في تغيير الناتج الحقيقي في كينيا باستخدام نموذج أشعة الإرتباط الذاتي، وقد أظهر تحليل التباين أن السياسة المالية لها تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج الحقيقي في كينيا، في حين أن صدمات السياسة النقدية غير مهمة تماما، وعلى العكس تؤدي صدمات السياسة المالية إلى تغير كبير في الناتج الحقيقي لفترة ثمانية أرباع سنوية.

دراسة (2013) Besnik Fetal بعنوان *The effectiveness of fiscal and monetary policy during the financial crisis*، دراسة هذه الورقة تقييم فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي خلال الأزمات المالية في البلدان الناشئة والنامية، وذلك بتطبيق تقنيات مختلفة مثل OLS بأخطاء قياسية قوية وتقدير GMM (Generalised Method of Moment) بتحليل 83 أزمة مالية في 66 دولة نامية. توصلت هذه الدراسة إلى ترافق التوسع في السياسة المالية مع انخفاض تكاليف الإنتاج في الأزمات المالية في حين لم يظهر أثر واضح للتوسع النقدي، وعليه فإن التنسيق بين زيادة التوسع المالي التقديري مع حيادية السياسة النقدية من شأنه أن يخفض من تكاليف الإنتاج خلال الأزمات المالية في الدول النامية.

دراسة (2011) Aigheyisi Oziengbe Scott بعنوان *Examining the relative effectiveness of monetary and fiscal policies in Nigeria*، بحثت هذه الدراسة عن الفاعلية النسبية للسياسات المالية والنقدية في نيجيريا خلال الفترة من 1981 إلى 2009 باستخدام بيانات ربع سنوية مستخدمة نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى أن إجراءات السياسة المالية تؤثر تأثيرا إيجابيا على الأنشطة الاقتصادية خلال نفس الربع السنوي، بينما تأثير السياسة النقدية يتأخر إلى الربع القادم، ومع ذلك توصلت الدراسة إلى أن التأثير الإيجابي للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي أكثر أهمية من السياسة المالية.

دراسة (2015) Labonnya Sadia Chowdhury و Munshi Naser Ibne Afzal بعنوان *The effectiveness of monetary policy and fiscal policy in Bangladesh*، اهتمت هذه الدراسة في بحث تأثير السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في بنغلادش باستخدام تحليل السلاسل الزمنية على البيانات السنوية للفترة 1980-2012. أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية والمالية فعالة في محاكاة النمو الاقتصادي في بنغلادش وأن لها علاقة طويلة الأمد مع تأثير مترابط على النمو الاقتصادي.

دراسة T.K. Jayaraman بعنوان Efficacy of fiscal and monetary policies in the South Pacific Island countries، حاولت هذه الدراسة تقييم تأثير السياسة النقدية والمالية التي اعتمدها دول جنوب المحيط الهادي على النمو الاقتصادي، وقد تم تعديل شكل معادلة "سانت لويس" لتتضمن فعالية التصدير والأعاصير الجوية الدورية التي تضرب الدول الأربعة وهذا على سلسلة من البيانات السنوية من 1981 إلى 2000. كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن السياسة المالية غير فعالة بسبب التأخيرات الواضحة عكس السياسة النقدية ذات الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي، كما أنه ليست هناك أهمية للزيادة المستمرة في النفقات العامة بقدر أهمية جودة ومكونات الإنفاق العام.

دراسة Philippe Aghion و Steven Durlauf (2009) بعنوان From Growth theory to policy design، حاولت هذه الدراسة توضيح ما جاءت به نظريات النمو الجديدة مع نتائج انحدرات النمو القطرية، حيث أبرزت أن النمو في الدول الأوروبية يمكن أن يستفيد من السياسات المدعومة للمنافسة والسياسات الاقتصادية المنضبطة والمعززة للاستقرار الاقتصادي، في حين أن النمو في دول أمريكا اللاتينية يمكن له الاستفادة من السياسات المحفزة للادخار والمدعومة للاستثمار.

دراسة Magda Kandil (2000) بعنوان Demand-Side stabilization policies: What is the evidence of thier potential، سعت هذه الدراسة إلى تقدير إلى أي مدى يمكن أن تمتد فعالية السياستين النقدية والمالية كسياسات جانب الطلب الداعمة للنمو الاقتصادي، حيث أنه بالإرتكاز على بيانات تفصيلية ربعية للاقتصاد الأمريكي أظهرت النتائج قصورا في الطلب الكلي للإرتفاع في الإنفاق العام وعرض النقود، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن ضعف فعالية السياستين النقدية والمالية على المدى القصير يتطلب ضرورة توجيهها بما يخدم النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال ضبط نمو الإنفاق العام وعرض النقود.

ملخص النتائج التي توصلت إليها كل هذه الدراسات هي أن السياسات النقدية والمالية تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي، ولكن على المدى الطويل في كل من كينيا، بنغلادش، باكستان، نيجيريا والدول النامية والناشئة مع اختلاف في تفضيل كل دراسة لسياسة معينة على حساب الأخرى بالنظر إلى تأخر تأثير كل منها على النشاط والنمو الاقتصادي ويرجع ذلك إلى اختلاف المحيط الاقتصادي من بلد إلى آخر. في أغلبها هي دراسات مشابهة لهذه الدراسة إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو اهتمامها بأثر السياسة الانفاقية والنقدية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر فقط بدأ من تحول النظام الاقتصادي السائد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، ومعرفة سرعة ظهور آثار كل من السياستين النقدية والانفاقية على التغيرات في النشاط الاقتصادي.

2. السياستين النقدية والانفاقية والجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية:

إن قدرة وفعالية السياسات النقدية والانفاقية مسألة يثار حولها الجدل وليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية، ولاسيما بين المدرستين الكينزية والنقدية، ففي الوقت الذي يذهب فيه أنصار المدرسة الكينزية إلى تعظيم دور السياسة الانفاقية والمالية بصفة عامة في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية وكفاءتها يعظم النقادون السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

1.2. تطور السياسة الإنفاقية:

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة الإنفاقية بثلاثة مراحل، الأولى تتعلق بالعصور القديمة (قبل الكلاسيك) والثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بالفكر الحديث.

حيث أن أهم ما ميز السياسة الإنفاقية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة في العصور القديمة هو غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها، وتميزت تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل منظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النمو الاقتصادي. فقد انحصر دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في أقل الحدود الممكنة، الأمر الذي أفقد السياسة الإنفاقية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني (حمدي عبد العظيم، 2007، ص177).

في الفكر الكلاسيكي وجه الاقتصاديون جانبا لا بأس به من اهتمامهم لدراسة موضوع المالية العامة متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها "آدم سميث" رجل الحراسة الليلي (جورج نابهانز، 1997، ص81).

ويرتبط الفكر الكلاسيكي بأفكار بعض الإقتصاديين أمثال "آدم سميث" و "جون ستيوارت ميل" و "ريكاردو" و "ألنرد مارشال" الذين يؤمنون بأن ميل الإدخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، لذلك لا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن كل تدخل يعتبر إخلالا للتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلى القطاع الخاص. وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية خدمات الأمن والعدالة والتعليم دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي (عبد المجيد القاضي، ص323). ويترتب عن تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها قيام السياسة المالية التقليدية على قواعد الحياد في كافة الأنشطة الاقتصادية، ووجوب ضغط الميزانية بحيث تمثل النفقات الحكومية نسبة ضئيلة من الدخل القومي وكذا ضرورة توازن الميزانية سنويا.

وظلت هذه الأسس سائدة في ظل الاعتقاد بسلامتها حتى تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات خاصة أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتظهر الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام النفقات العامة وكان هذا بداية ظهور الفكر الكينزي، فقد كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة الإنفاقية (عبد المنعم فوزي، ص549)، حيث بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق، وخلص إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج يتوقفان على الطلب الكلي الفعال وليس عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، وأن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي بمعنى أن هناك قدرا من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل.

ونتيجة لهذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوما وظيفيا، وأصبحت أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد، وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي، ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب على المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات والنفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق الحكومي مع الإلتجاء إلى العجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الإستهلاك والإستثمار بما يضمن

زيادة التشغيل والإنتاج الشيء الذي يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد. أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، فيتعرض الاقتصاد إلى ارتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية تعمل على خفض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتناس القوة الشرائية الزائدة وحجزها عن التداول (Rudinger Dornpusch,1984, p87)، وعليه أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الانفاق الحكومي أو الضرائب يؤديان إلى تغير ملموس في الطلب الكلي وبالتالي مستوى الإنتاج والتشغيل.

2.2. تطور السياسة النقدية:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً فقد ظهر في القرن التاسع عشر، حيث كان ينظر في البداية للسياسة النقدية نظرة حيادية لا أثر لها في الحياة الاقتصادية وأن النقود ليست أكثر من مجرد أداة للمبادلات، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، التي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل (هوزي عطوي، 2003، ص286). وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والإنكماش، إلا أن الآثار الوخيمة للأزمة أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول.

مع ظهور الفكر الكينزي الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية، وبسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929 بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية، وتم إعطاء دوراً أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلام السوق مع الصدمات وعالج الاحتكار بالتضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية عن علاج الاختلالات (يوسف كمال، 1996، ص10).

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها وتأكيد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين بزعامة "ملتون فريد مان" التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقود، ودعت إلى التحكم في عرض النقود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودعت إلى زيادة عرض النقود بنفس معدل النمو في الناتج القومي.

عندما أنتخبت "تاتشر" رئيسة بريطانيا سنة 1979 "وريغان" لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة، وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة (John.N. Smithin,1990, p8).

3.2. الجدل الفكري بين أنصار السياستين النقدية الانفاقية:

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة النقدية والسياسة الانفاقية خاصة بعد ظهور نقائص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي، حيث أن أنصار السياسة الانفاقية يعترفون بضرورة السياسة النقدية

وأنها مكملة للسياسة الإنفاقية ولكن تبقى السياسة الإنفاقية هي الأولى من حيث الأهمية ومن حيث قدرتها على التأثير في النمو الاقتصادي. بينما صب النقديون هجومهم على السياسة الإنفاقية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني وكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية. وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي "والتر هيلر" الذي يرى أن هذا التعصب ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكل سياسة لا تقل عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها (السيد عطية عبد الواحد، 2003، ص49).

إن الاختلاف بين المدرستين لا يزال قائما ولم يستطع الاقتصاديون إثبات صحة أحدهما ونفي الآخر بشكل قاطع ولكن من الناحية التطبيقية استطاعت كل من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين فاعلية سياستها خلال مدة زمنية مختلفة، ولعل أهم الاختلافات بين المدرستين (بول سامويلسون، 2006، ص639):

- لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، إذ يعتقد النقديون أن الطلب الكلي يتأثر فقط بالعرض النقدي وأن تطبيق سياسة إنفاقية توسعية يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص الأمر الذي يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، في حين يعتقد الكينزيين أن استجابة ارتفاع الإنفاق الاستثماري لانخفاض سعر الفائدة الناتج عن زيادة العرض النقدي ضعيفة جدا عكس ما يعتقد النقديون.

- يعتقد النقديون بفاعلية السياسة النقدية على افتراض ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير واستقرار الطلب على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج القومي، إلا أن الكينزيين يعتقدون أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة وهو ما يضعف فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الإجمالي، وخاصة عندما تكون التغيرات في سرعة دوران النقود معاكسة للتغيرات في كمية النقود.

- الاختلاف الجوهرية الآخر يتعلق بسلوك العرض الإجمالي، إذ يؤكد الكينزيين عدم مرونة الأسعار والأجور، في حين يعتقد النقديين بأن الكينزيين قد بالغوا في ذلك، حيث أن منحى العرض الكلي قصير الأجل أشد انحدارا وليس عموديا كما يرى الكينزيين.

- يرى النقديون أن سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكينزيين محددة بالقبول السياسي وبرامج اقتصادية لا يمكن التراجع عنها، فهي في حالة التوسع محددة بالقبول السياسي لعجز الميزانية العامة، وفي حالة الإنكماش مقيدة ببرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التخلي عنها. في حين يعتقد الكينزيين أن السياسة الإنفاقية التوسعية يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية.

- تستطيع السياسات الحكومية استخدام أي من السياستين أو كليهما، حيث يعتمد المزج بين السياستين على الظروف التي يمر بها الاقتصاد وتأثير كل منهما في القطاعات الاقتصادية المحلية، أي أن المزج بين السياستين لا بد وأن يتغير مع تغير الوضعية الاقتصادية والسياسية، ولعل من أهم الخصائص التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حالة الركود أو الانتعاش، كذلك المدة الزمنية التي يحتاجها تعديل كلا السياستين ومدة ظهور أثر كل منها.

إن بيان فاعلية أدوات السياسة النقدية والإنفاقية في الجزائر وقدرتها على تخطي الأزمات الاقتصادية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية وبرامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، بعبارة أخرى نسعى إلى كشف التدخل الأمثل للدولة من أجل تحقيق التكامل بين سياسات الدولة النقدية والإنفاقية وتحقيق أعلى مردود للاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التوازن الاجتماعي وصولا إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة.

3. الدراسة التطبيقية:

يستخدم نموذج VECM على التوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية التي يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، ولكن وهي في طريقها لهذا الوضع تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة فيأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أ جزء منه على الأقل في المدى الطويل ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model، ويشترط لتطبيق هذا النموذج أن تكون المتغيرات التي تمثل الظاهرة تتصف بخاصية التكامل المشترك لكي يتمكن من تقدير سلوك الظاهرة. وقد ظهر هذا النموذج في سنة 1978 في مقال لكل من Yeo, Srba , Henry Davidson ثم تم تطويره بصفة خاصة من قبل Hendry في 1980 (عبد القادر محمد، 2011).

على أساس الدراسات الاستقصائية والدراسات التجريبية السابقة، توضح المعادلة (1) تأثير السياسة النقدية والانفاقية على النمو الاقتصادي:

$$GDP_t = \beta_0 M2_t^{\beta_1} G_t^{\beta_2} e^{\epsilon} \dots \dots \dots (1)$$

ووفقاً للمعادلة (1) والتي تمثل دالة "كوب دوغلاس"، يستخدم معامل العرض النقدي الواسع (M2) كمؤشر للسياسة النقدية، وتستخدم النفقات الحكومية (G) كمؤشر للسياسة الانفاقية، ونعتبر الناتج الداخلي الخام (GDP) كمتغير تابع يعكس معدل النمو الاقتصادي، وفي النهاية (e^{ϵ}) يرمز لحدود الخطأ.

نلاحظ من خلال المعادلة (1) أنها دالة أسية، وعليه نقوم بإدخال اللوغاريتم عليها لتصبح دالة خطية للتحكم فيها بطريقة أفضل (Jia, Liqun, 1991)، لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$LGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LM2_t + \beta_2 LG_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

سنبدأ الجانب التطبيقي من هذه الدراسة القياسية بدراسة وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية، حيث تعد هذه المرحلة مهمة جدا في الدراسات القياسية التي تعتمد على السلاسل الزمنية وذلك لمعرفة درجة استقرارية السلاسل المدروسة ودرجة تكاملها، لأنه بناء على هذه النتائج يتحدد لنا النموذج الواجب تطبيقه لقياس تأثير المتغيرات بين الأجلين القريب والبعيد، وتميل معظم السلاسل الاقتصادية الكلية الطويلة إلى عدم الاستقرارية نتيجة لإحتوائها على مركبة الاتجاه العام، حيث تميل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية للإنحدار عبر الزمن على المدى البعيد، ويعد اختبار ADF (1979) واختبار PP (1988)، من أقوى الإختبارات التي تعتمد في دراسة الاستقرارية، حيث يفترض هذا الاختبار في الفرض الصفري وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول (01): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	النموذج	السلسلة الأصلية		سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى		سلسلة الفروقات من الدرجة الثانية	
		ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
LGDP	1	1.47	1.06	-3.66**	-3.64**	-8.07**	-10.30**
	2	-2.74	-3.27	-3.62**	-3.62**	-7.93**	-13.78**
	3	7.22	5.14	-0.66	-1.18	-8.22**	-10.25**
LM2	1	-2.06	-2.01	-3.89**	-3.87**	-7.67**	-13.45**
	2	-0.16	-0.25	-4.40**	-4.38**	-5.24**	-13.73**
	3	8.34	7.68	-1.87	-1.64	-7.72**	-10.95**
LG	1	-1.31	-1.21	-3.53**	-3.48**	-7.19**	-7.64**
	2	-2.20	-2.03	-3.50	-3.46	-7.03**	-7.46**
	3	4.85	4.32	-2.66**	-2.57**	-7.23**	-7.64**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

**الاختبار معنوي عند 5%

تظهر نتائج الجدول أن كل المتغيرات المدروسة، لوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGBD ولوغاريتم الإنفاق الحكومي LG ولوغاريتم الكتلة النقدية LM2 غير مستقرة في الأصل وفي الفرق الأول لأن إحصائية اختبار كل من ديكي فولر و فيليب بيرون (ADF و PP) غير معنويتين عند مستوى معنوية 5%، وتشير نتائج إختبار الاستقرارية على سلاسل الفروقات من الدرجة الثانية إلى أن السلاسل الثلاثة لا تحتوي على جذر وحدة أي أنها مستقرة في الفرق الثاني، لأن معنوية إختباري كل من ADF و PP دالة عند 0.05، أي أن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGBD ولوغاريتم الإنفاق الحكومي LG ولوغاريتم الكتلة النقدية LM2 متكاملة من نفس الدرجة وتكاملهم هو 2.

وعليه يمكننا المرور إلى المرحلة الثانية من مراحل تطبيق نموذج VECM، لأن من شروط هذا النموذج أن تكون السلاسل لها نفس درجة التكامل (السلاسل مستقرة في الفرق الثاني). علينا أن نطبق اختبار جوهانسن لتحديد إمكانية وجود علاقة تكاملية طوية الأجل بين المتغيرين من عدمه، وقبل ذلك يجب أن نحدد درجات التأخير في نموذج VAR.

الجدول (02): تحديد درجات التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	48.31231	NA	5.35e-06	-3.624984	-3.478719	-3.584417
1	152.6174	175.2325*	2.63e-09*	-11.24939*	-10.66433*	-11.08712*
2	157.1446	6.519216	3.91e-09	-10.89157	-9.867713	-10.60759

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

أظهرت نتائج الاختبارات الثلاث (AIC, HQ, SC)، التي استخدمت لتحديد فترة الإبطاء المثلى التي تحقق أفضل تقدير لنموذج متجهات تصحيح الخطأ، أن تلك الفترة هي الفترة الأولى ولكل المتغيرات ذلك لأن قيمتها هي الأدنى مقارنة بقيمها في الاختبارات

الثلاثة أي أنها معنوية عند درجة تأخير واحدة، لذلك سيتم اعتماد تلك الفترة في تقدير هذا النموذج مما يعني أن نموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سيستخدم في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة ابطاء واحدة (درجة واحدة كتأخير زمني في نموذج VAR).

الآن سننتقل إلى اختبار جوهانسن لتحديد علاقات التكامل وسنعمد على تباطؤ أو تأخير واحد، حيث يعتبر اختبار جوهانسن من أفضل الطرق المستخدمة لتقدير متجهة التكامل المشترك والتأكد في أحاديته بالإستناد إلى اختبار الأثر $(\lambda \text{ trace})$ Trace Test واختبار القيم الذاتية العظمى (λmax) Maximum Eigenvalues test.

الجدول (03): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لـ: LGDP- LM2

Date: 08/03/18 Time: 00:33				
Sample (adjusted): 1992 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LGDP LM2				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.335520	13.87717	15.49471	0.0864
At most 1 *	0.155884	4.067167	3.841466	0.0437
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.335520	9.809999	14.26460	0.2247
At most 1 *	0.155884	4.067167	3.841466	0.0437
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بين كل من لوغاريتم الكتلة النقدية LM2 ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGDP أظهرت نتائج اختبار الأثر $(\lambda \text{ trace})$ الموضحة في الجدول (3) أن القيمة المكتسبة لمعدل الإمكان الأعظم (13.87717) أصغر من القيمة الحرجة (15.49471) عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم ($H_0=0$) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند الدرجة 0. ولكن عند الدرجة 1 تصبح معنوية أي نقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكاملية بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام، هذا يوضحه كذلك اختبار القيمة العظمى $(\lambda \text{ max})$ المعنوي عند الدرجة 1، أي وجود متجه للتكامل المشترك، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين M2 و GDP وأنهما يتطوران في نفس الإتجاه في الأجل الطويل مع وجود بعض الانحرافات في الأجل القصير.

الجدول (04): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لـ: LGDP- LG

Date: 08/03/18 Time: 00:35				
Sample (adjusted): 1992 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LGDP LG				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.333749	14.27500	15.49471	0.0757
At most 1 *	0.171968	4.528880	3.841466	0.0333
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.333749	9.746117	14.26460	0.2291
At most 1 *	0.171968	4.528880	3.841466	0.0333
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بين كل من لوغاريتم الإنفاق الحكومي LG ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGDP أظهرت نتائج إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل تؤكد أن تطور كل منهما يرتبط بتطور الآخر، وأن المتغيران يسيران بنفس الاتجاه أو باتجاه متقارب في الأجل الطويل على الرغم من تباعدهما في الأجل القصير .

الآن يمكننا تقدير نموذج VECM الذي يقدر تأثير الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام في المدى القريب والبعيد بعلاقة توازنية واحدة وتأخير واحد .

سنقوم الآن بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ الذي يقدر لوغاريتم الناتج الداخلي الخام بدلالة لوغاريتم الكتلة النقدية ولوغاريتم الإنفاق الحكومي، حيث أثبتت النتائج وجود درجة تأخير واحدة ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$D(LGDP) = -0.27* (LGDP(-1) - 0.28* LM2(-1) + 0.17*LG(-1) -21.60) + 0.08* D(LGDP(-1)) -0.02*D(LM2(-1)) -0.0017* D(LG (-1)) + 0.03$$

الجدول (05): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Sample: 1990 2016		
Included observations: 25		
Lags	LM-Stat	Prob
1	19.00098	0.0252
2	8.624361	0.4726
3	2.109454	0.9896
4	5.770692	0.7626
5	9.010363	0.4363
6	9.099595	0.4281
7	5.292797	0.8081
8	10.48480	0.3127
9	10.97891	0.2772
10	7.286023	0.6074
11	4.960149	0.8378
12	7.326515	0.6032

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ($H_0=0$)، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. ووجدنا أن احتمالية Chi-sq تساوي 0.02 أي أقل من 5% ومنه نرفض الصفري ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن سلسلة البواقي تعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي. كما أن اختبارات جذور الوحدة أثبتت صلاحية النموذج للتفسير، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية وصالح للتحليل.

الجدول (06): تقدير نموذج VECM

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Sample: 1992 2016				
Included observations: 25				
Total system (balanced) observations 75				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.275236	0.086102	-3.196631	0.0022
C(2)	0.083413	0.177548	0.469802	0.6402
C(3)	-0.024399	0.043086	-0.566284	0.5733
C(4)	-0.001727	0.093007	-0.018572	0.9852
C(5)	0.031997	0.009443	3.388344	0.0012
C(6)	0.290028	0.489381	0.592644	0.5556
C(7)	-0.191376	1.009139	-0.189642	0.8502
C(8)	0.240054	0.244888	0.980263	0.3309
C(9)	-0.358907	0.528626	-0.678944	0.4998
C(10)	0.124455	0.053672	2.318795	0.0238
C(11)	-0.211089	0.191148	-1.104324	0.2739
C(12)	-0.539111	0.394161	-1.367744	0.1765
C(13)	0.124806	0.095651	1.304802	0.1969
C(14)	0.159671	0.206477	0.773314	0.4424
C(15)	0.025283	0.020964	1.206017	0.2325
Determinant residual covariance		9.72E-10		
Equation: $D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) - 0.282798080394*LM2(-1) + 0.174661087972*LG(-1) - 21.6054091871) + C(2)*D(LGDP(-1)) + C(3)*D(LM2(-1)) + C(4)*D(LG(-1)) + C(5)$				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

معامل تصحيح الخطأ (C(1) سالب ويساوي -0.27 وهو معنوي (prop=0.0022) ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام من جهة وبين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام من جهة ثانية. كما يمكن ملاحظة أن معالم المدى القريب بعضها معنوي وبعضها غير معنوي.

إشارة المعالم الموجبة تعني أن الأثر موجب للإنفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام في المدى القريب.

الجدول (07): اختبار Wald

Wald Test:			
System: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	12.12354	3	0.0070
Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(5)	0.031997	0.009443	
C(6)	0.290028	0.489381	
C(7)	-0.191376	1.009139	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

تشير النتائج إلى أن احتمال اختبار Chi-square هو 0.007 أقل من 5% يعني لا يمكن أن تتعدم المعالم الثلاثة للإنفاق الحكومي والكتلة النقدية في معادلة الناتج الداخلي الخام.

الجدول (08): تحليل التباين

Variance Decomposition of LGDP:				
Period	S.E.	LGDP	LM2	LG
1	0.015776	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.021424	95.96600	0.525455	3.508545
3	0.026448	83.93460	2.054911	14.01049
4	0.031703	71.37531	4.019026	24.60567
5	0.036855	62.11463	5.771400	32.11397
6	0.041689	55.76532	7.134443	37.10024
7	0.046175	51.31163	8.156947	40.53142
8	0.050347	48.05647	8.928085	43.01545
9	0.054249	45.59202	9.521014	44.88697
10	0.057917	43.67459	9.986796	46.33861

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

4. تحليل النتائج:

- معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.27) وهو سالب ومعنوي عند 1%.
- وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام وأنهما يتطوران في نفس الاتجاه في الأجل الطويل مع وجود بعض الانحرافات في الأجل القصير.

- أظهرت النتائج وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من الإنفاق الحكومي والنواتج الداخلي الخام حيث أن تطور كل منهما يرتبط بتطور الآخر، وأن المتغيران يسيران بنفس الاتجاه أو باتجاه متقارب في الأجل الطويل على الرغم من تباعدهما في الأجل القصير .

- السلاسل الزمنية لعرض النقد والإنفاق الحكومي والنواتج الداخلي الخام الموازي لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى وفي الفرق الأول حسب اختباري ديكي فولر و فيليب بيرون، وأنها تصبح متطابقة في سكونها بعد أخذ الفرق الثاني لها الأمر الذي يشير الى أنها متكاملة من الدرجة الثانية.

- يفسر كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية والنواتج الداخلي الخام في التأخير الأول.

- معامل الإنفاق الحكومي في الأجل القصير صغير جدا وهو غير معنوي (4) c حسب الجدول رقم (06)، ما يعني أن تأثير الإنفاق الحكومي في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير ضعيف جدا وتأثيرها يتطلب وقت طويل حيث أن سياسات الإنفاق الحكومي والبرامج التنموية الحكومية في الجزائر تعتمد على الاحتياطي من العملة الصعبة وهو ما يؤخر تأثيرها على الناتج الداخلي الخام وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي.

- معامل حجم الكتلة النقدية في الأجل القصير صغير (-0.02) وهو أيضا غير معنوي، ما يعني أن زيادة حجم الكتلة النقدية في الجزائر لا يؤثر على معدلات النمو في الأجل القصير، وهذا يفسر بأن تأثير زيادة الإصدار النقدي على معدلات النمو الاقتصادي تتطلب وقت طويل والنتيجة أساسا على ضعف أداء الجهاز المصرفي، وضيق السوق النقدية والمالية وتقشي ظاهرة الاكتناز (مصدية السيولة).

- بمقارنة معاملات الإنفاق الحكومي بمعاملات حجم الكتلة النقدية مع بعضها البعض (من خلال الجدول رقم 6) نجد أن معاملات متغيرة الإنفاق الحكومي في الفترة القصيرة هي الأكبر مقارنة بمعاملات السياسة النقدية، الشيء الذي يفسر اقتصاديا بأن السياسة الانفاقية تتطلب فترة زمنية أقصر نسبيا لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية.

- من خلال جدول مكونات التباين لحجم الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل خلال 10 سنوات، نلاحظ ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بزيادة حجم الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، حيث يساهم الانفاق الحكومي بربع مكونات الناتج الداخلي بعد ثلاث سنوات، و بعد 5 سنوات يفقد الناتج المحلي ثلث مكوناته لصالح الانفاق الحكومي، و بعد 10 سنوات يشكل الانفاق الحكومي ما يقارب نصف تغيرات الناتج الداخلي الخام (46.33%)، وهذا ما يؤكد تأثير السياسة الانفاقية على معدلات النمو في الأجل الطويل، أي أنه في المدى البعيد نصف مكونات الناتج الداخلي الخام ترجع للإنفاق الحكومي.

- ضعف ارتباط حجم الكتلة النقدية بالتغيرات في حجم الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل حيث أن نسبة مساهمة LM2 في تشكيل بيانات LGDP لم تتعدى 2.05% بعد 3 سنوات و 10% بعد 10 سنوات، وهذا يفسر بضعف مساهمة الإصدار النقدي الجديد في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

جاءت نتائج هذه الدراسة منطقية ومتوقعة وقريبة من نتائج معظم الدراسات السابقة، حيث تشير نتائج الدراسات السابقة إلى كل من السياستين النقدية والمالية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وأن السياسة النقدية تكون فعالة أكثر في الدول المتقدمة والسياسة المالية في الدول المتخلفة. حيث يمكن تلخيص أهم النتائج التي أفرزتها هذه الدراسة بعدم تأثر معدلات النمو الاقتصادي بالتغيرات في السياستين النقدية والانفاقية في الأجل القصير. وتأثير قوي للسياسة الانفاقية على معدلات النمو الاقتصادي

في الجزائر في الأجل الطويل، وهو ما توصلت إليه دراسة Miraj-ul-Haq و Muhammad Usman (2016) التي درست النمو الاقتصادي وفعالية السياستين النقدية والمالية في باكستان واستنتجت أن كل من السياستين تؤثران بشكل إيجابي في الأجل الطويل على الناتج المحلي للفرد، وانعدام الأثر في الأجل القصير وذلك لصعوبة الحصول على بيانات فصلية أو شهرية لمعدلات النمو الاقتصادي. كذلك النتائج التي توصلت إليها دراسة Koech Elias و Mutuku Cyrus (2014)، ودراسة Munshi Naser و Ibne Afzal و Labonnya Sadia Chowdhury (2015).

5. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة القياسية التي حاولت الوصول إلى مدى تأثير كلا من السياسة النقدية والإنفاقية على النمو الاقتصادي في الأجلين القريب والبعيد إلى وجود ارتباط قوي بين معدلات النمو الاقتصادي والتغيرات في السياستين النقدية والإنفاقية في الأجل الطويل، حيث أثبت اختبار التكامل المتزامن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة النقدية والناتج الداخلي الخام وبين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام في الجزائر، في حين لا تؤثر تغيرات السياستين المالية والإنفاقية على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القريب (يكاد التأثير ينعدم). إن تأثير السياستين النقدية والإنفاقية يأتي متأخرا إلى السنة الثالثة حيث يساهم في 16% فقط في الزيادة في معدل النمو، ليصبح هذا التأثير قويا بعد ستة سنوات حيث يفسر 45% من الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي بالتغيرات في السياستين النقدية والإنفاقية. كما وجدنا أن السياسة والإنفاقية تتطلب فترة زمنية أقصر نسبيا لظهور أثارها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية. وقد جاءت هذه النتائج والاستنتاجات منطقية جدا فقد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة والإنفاقية في شكل توسع في النفقات الحكومية "المنهج الكينزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دورا هاما في اتباع هذه السياسة المرتكز على التوسع في النفقات الحكومية ما بين 2001 و 2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي. أما السياسة النقدية في الجزائر فهي في غاية التعقيد رغم وضوحها كما أقرها قانون النقد والقرض والتعديلات المتلاحقة عليه، فالضغوط التضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي وتثبط التوسع النقدي.

اقتراحات:

في ختام هذه الدراسة نقترح الإجراءات التالية:

- ضرورة تبني استراتيجية تنمية تحرر الاقتصاد الجزائري من تبعيته لقطاع النفط الذي يرهن مستقبلها بفعل تقلباته الدورية.
- اعتماد مبدأ القياس بكل شفافية في تحصيل المعطيات المساهمة في تفعيل النماذج القياسية لأن المساس بها يجعل متخذي القرار في وضعية التردد لتطبيق الإجراءات الأكثر حداثة والمطبقة في شتى انحاء العالم وفقا لتجارب أصبح يعرفها العام والخاص. والاجتهاد للسيطرة على معدل نمو الكتلة النقدية وجعله موازيا لنمو الناتج المحلي الخام كما اقره الفكر الاقتصادي.
- العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك وقادر على توفير القنوات المناسبة لأدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع سعر النفط، الى مشاريع استراتيجية تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد دون الوصول إلى التمويل التضخمي وليس زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية (اقتناء السلع الاستهلاكية).

- ضرورة إتباع سياسة انفاقية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي.
- ضرورة اتباع سياسات نقدية وانفاقية متكاملة تسير في نفس الاتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي المنشود.

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن أن نقول أن هذه الدراسة تفتح المجال لبحوث أخرى حول في الموضوع، وعلى هذا الأساس أقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنها جديرة بالاهتمام والدراسة، وهي:
- أن يتوسع البحث ليشمل أثر متغيرات اقتصادية إضافية كالاتهلاك والاستثمار الحقيقي وأسعار المحروقات على النمو الاقتصادي.
- أن يتوسع البحث ليشمل أكثر من دولة عربية كدول المغرب العربي، لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة لدعم النمو الاقتصادي.
- القيام بدراسة قياسية مقارنة لدور السياسات الاقتصادية في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

- السيد عطية عبد الواحد (2003)، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 49.
- بول سامويلسون (2006)، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ص 639 - 640.
- جورج نابهانز (1997)، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 81.
- حمدي عبد العظيم (2007)، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 177.
- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية (2011)، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، ص 686.
- عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الراشد، مصر، ص 323.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 549.
- فوزي عطوي (2003)، المالية العامة "النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 286.
- يوسف كمال (1996)، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 10.

2.6. المراجع باللغات الأجنبية:

Liveres:

- John.N. Smithin (1990), Macro economics after Thatcher and Regan. Billing & Sons, pp (8-13).
- Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher (1984), Macro Economics, Mccraw, Hill International Booklom, p87.

Revue:

- Besnik Fetal (2013), The effectiveness of fiscal and monetary policy during the financial crisis, East-West Journal of Economics and Business, Volume 14, No.2, pp(53- 66).
- Jia, Liqun , (1991), A Quantitative Analysis of Chinese's Industrial Structure and Technological Change, Applied Economics, 23, pp (1733-1740).
- Labonnya Sadia Chowdhury and Munshi Naser Ibne Afzal (2015), The effectiveness of monetary policy and fiscal policy in Bangladesh, Journal of Applied Business and Economics, Volume 17, No.1, pp(78- 85).
- Mutuku Cyrus and Koech Elias (2014), Monetary and fiscal policy shocks and economic growth in Kenya «VAR econometric approach », Journal of World Economic Research, Volume 3, No.6, pp(95-108), available online at: <http://www.sciencepublishinggroup.com/j/jwer>
- T.K. Jayaraman, Efficacy of fiscal and monetary policies in the South Pacific Island countries, «some empirical evidence», The Indian economic journal, Volume 49, No.1, pp(63- 72).

Articles et Rapports :

- Aigheyisi Oziengbe Scott (2011), Examining the relative effectiveness of monetary and fiscal policies in Nigeria « A cointegration and error correction approach», available online at <http://ssrn.com/abstract=1944585>.
- Magda Kandil (2000), Demand-Side stabilization policies «What is the evidence of thier potential? », International Monetary Fund Working Paper N° 97.
- Muhammad Usman and Miraj-ul-Haq (2016), The growth effectiveness of fiscal and monetary policies «Empirical Analysis in the Case of Pakistan » ,Islamabad.
- Philippe Aghion and Steven Durlauf (2009), From Growth theory to policy design, World Bank, Commission on Growth and Development, working paper N° 57.

3.6. مواقع الانترنت:

www.worldbank.org موقع البنك العالمي